

## شرح العقيدة الطحاوية

قوله : ( وعلى العبد أن يعلم أن  $\square$  قد سبق علمه في كل كائن من خلقه فقدر ذلك تقديرا محكما مبرما ليس فيه ناقص ولا معقب ولا مزيل ولا مغير ولا ناقص ولا زائد من خلقه في سماواته وأرضه ) .

ش : هذا بناء على ما تقدم من أن  $\square$  تعالى قد سبق علمه بالكائنات وأنه قدر مقاديرها قبل خلقها كما [ قال A : قدر  $\square$  مقادير الخلق قبل أن يخلق السموات والأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء ] فيعلم أن  $\square$  قد علم أن الأشياء تصير موجودة لأوقاتها على ما اقتضته حكمته البالغة [ فكانت كما علم ] فإن حصول المخلوقات على ما فيها من غرائب الحكم لا يتصور إلا من عالم قد سبق علمه على إيجادها قال تعالى : { ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير } وأنكر غلاة المعتزلة أن  $\square$  كان عالما في الأزل وقالوا : إن  $\square$  تعالى لا يعلم أفعال العباد [ حتى يفعلوا ] ! تعالى  $\square$  عما يقولون علوا كبيرا قال الإمام الشافعي [ تعالى ]  $\square$  فإن كفروا أنكروا وإن خصموا به أقروا فإن بالعلم القدريه ناظروا : Bo يعلم أن هذا مستطيع يفعل ما استطاعه فيثبته وهذا مستطيع لا يفعل ما استطاعه فيعذبه فإنما يعذبه لأنه لا يفعل مع القدرة وقد علم  $\square$  ذلك منه ومن لا يستطيع لا يأمره ولا يعذبه على ما لم يستطعه .

وإذا قيل : فيلزم أن يكون العبد قادرا على تغيير عالم  $\square$  لأن  $\square$  علم أنه لا يفعل فإذا قدر على الفعل قدر على تغيير علم  $\square$  ؟ قيل : هذه مغالطة وذلك أن مجرد مقدرته على الفعل لا تستلزم تغيير العلم وإنما يظن من يظن تغيير العلم إذا وقع الفعل ولو وقع الفعل لكان المعلوم وقوعه لا عدم وقوعه فيمتنع أن يحصل وقوع الفعل مع علم  $\square$  بعدم وقوعه بل إن وقع كان  $\square$  قد علم أنه يقع وإن لم يقع كان  $\square$  قد علم أنه لا يقع ونحن لا نعلم علم  $\square$  إلا بما يظهر وعلم  $\square$  مطابق للواقع فيمتنع أن يقع شيء يستلزم تغيير العلم بل أي شيء وقع كان هو المعلوم والعبد الذي لم يفعل لم يأت بما يغير العلم [ بل هو قادر على فعل لم يقع ولو وقع لكان  $\square$  قد علم أنه يقع لا أنه لا يقع .

وإذا قيل : فمن عدم وقوعه يعلم  $\square$  أنه لا يقع فلو قدر العبد على وقوعه قدر على تغيير العلم [ ؟ قيل : ليس الأمر كذلك بل العبد يقدر على وقوعه وهو لم يوقعه ولو أوقعه لم يكن المعلوم إلا وقوعه ] فمقدور العبد إذا وقع لم يكن المعلوم إلا وقوعه وهؤلاء فرضوا وقوعه مع العلم بعدم وقوعه ! وهو فرض محال وذلك بمنزلة من يقول : افرض وقوعه مع عدم وقوعه [ ! وهو جمع بين النقيضين .

فإن قيل : فإذا كان وقوعه مع علم الرب [ عدم ] وقوعه محالاً لم يكن مقدوراً ؟ قيل :  
لفظ المحال مجمل وهذا ليس محالاً لعدم استطاعته له ولا لعجزه عنه ولا لامتناعه في نفسه بل  
هو ممكن مقدور مستطاع ولكن إذا وقع كان □ عالماً بأنه سيقع وإذا لم يقع كان عالماً بأنه  
لا يقع فإذا فرض وقوعه مع انتفاء لازم الوقوع صار محالاً من جهة إثبات الملزوم بدون لازمه  
وكل الأشياء بهذا الاعتبار هي محال ! مما يلزم هؤلاء : أن لا يبقى أحد قادراً على شيء لا  
الرب ولا الخلق فإن الرب إذا علم من نفسه أنه سيفعل كذا لا يلزم من علمه ذلك انتفاء  
قدرته على تركه وكذلك إذا علم من نفسه أنه لا يفعله لا يلزم منه انتفاء قدرته على فعله  
فكذلك ما قدره من أفعال عباده □ تعالى أعلم